

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وصلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٥ بالمواصفة على الاتفاق الموقع في ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٤ الخاص بالمؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة المنعقد في بريتون وودز ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعيين السيد / على محمد نجم - مدير الإدارة العامة للعلاقات الخارجية بالبنك المركزي المصري - نائبا لمحافظة جمهورية مصر العربية لدى صندوق النقد الدولي .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رجب سنة ١٣٩٦ ( أول يولييه سنة ١٩٧٦ )

أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٧٦

في شأن تعديل تعريف خدمات التلكس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر ؛  
وعلى قراري مجلس إدارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في ٤ أبريل سنة ١٩٦٧ ، ٢٩ مارس سنة ١٩٧٦ بشأن تعريف خدمات التلكس ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تعديل تعريف خدمات التلكس المقررة للبثود وأنواع الخدمة الواردة بالكشف المرفق على النحو المبين بهذا الكشف .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يولييه سنة ١٩٧٦

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رجب سنة ١٣٩٦ ( أول يولييه سنة ١٩٧٦ )

أنور السادات

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للتأمين ؛

وصلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل تشكيل الوزارة ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تتبع الهيئة المصرية العامة للتأمين وزير الاقتصاد والدولة للتعاون الاقتصادي ، ويكون هو الوزير المختص في مباشرة الاختصاصات المتعلقة بالاتحادات والمجمعات والأجهزة التأمينية وشركات التأمين وإعادة التأمين .

(المادة الثانية)

يحل ( وزير الاقتصاد والدولة للتعاون الاقتصادي ) و ( وكيل وزارة الاقتصاد والدولة للتعاون الاقتصادي لقطاع التأمين ) و ( الهيئة المصرية العامة للتأمين ) و ( مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتأمين ) و ( رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للتأمين ) محل ( وزير التأمينات ) و ( وكيل وزارة التأمينات ) و ( المؤسسة المصرية العامة للتأمين ) و ( مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين ) و ( رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين ) في مباشرة الاختصاصات المقررة في القوانين وقرارات رئيس الجمهورية واللوائح والقرارات الوزارية في شأن قطاع التأمين التجاري .

(المادة الثالثة)

ينشأ مجلس أعلى لقطاع التأمين التجاري ، وتحدد الوحدات الداخلة في نطاق هذا القطاع على النحو الآتي :

الهيئة المصرية العامة للتأمين .

شركة مصر للتأمين .

شركة الشرق للتأمين .

شركة التأمين الأهلية المصرية .

الشركة المصرية لإعادة التأمين .

(المادة الرابعة)

يلغى كل نص يخالف هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ ( ٩ يولييه سنة ١٩٧٦ )

أنور السادات